(ص ١٥)؛ بينما استدعاه المندوب السامي، بعد ذلك بأسبوع، وأبلغه أن الحكومة البريطانية قررت «الانسحاب بهدوء» من فلسطين وفي أقرب وقت ممكن (ص ٣٥). وعلى الأثر انصبت جهود الصهيونيين على تأمين انسحاب القوات البريطانية من فلسطين بأسرع وأهدأ ما يمكن، من خلال محاولة تسليم الادارة في المناطق المخصصة للدولة اليهودية الى السلطات اليهودية، و«التخلص من البريطانيين». ولكن سرعان ما اتضح أن «الحضور» البريطاني في المنطقة وخارجها متشعب وعميق، ووجد الصهيونيون أنفسهم مضطرين للتعامل مع البريطانيين، على أكثر من صعيد.

وكانت بريطانيا قد أعلنت، بعد صدور قرار التقسيم بفترة قصيرة، أنها ستنهي انتدابها على فلسطين في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، وستسحب قواتها من البلد حتى ١ آب (أغسطس). الاّ أن السلطات البريطانية رفضت، من ناحية ثانية، التعاون مع لجنة الأمم المتحدة لفلسطين، معلنة أنها لن تسمح للجنة بدخول البلد ومحاولة ممارسة نشاطها هناك الاّ قبل اسبوعين من انتهاء الانتداب، حتى لا تنشأ هنالك ازدواجية في السلطة، تجعل الوضع في فلسطين أكثر صعوبة وتعقيداً بالنسبة لبريطانيا (ص ٩٧). وكان من نتائج ذلك أن أحبط نشاط اللجنة، ومعها كافة أجهزة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بتنفيذ التقسيم، واتخذت الأحداث في فلسطين وخارجها مسارات جديدة غير متوقعة.

أما الموقف الأميركي، الأكثر أهمية والأكثر تأييداً للصهيونيين، كما بدا عشية صدور قرار التقسيم، فقد كان أيضاً **الأكثر تقلباً وعدم ثبات**، اذ تغير بعد صدور ذلك القرار بفترة وجيزة، «**واضطرهم» الى بذل جهود مختلفة ومضنية لاعادة «تقويمه»**. وتركز جلّ نشاطهم السياسي، خلال هذه الفترة، كما يظهر بوضوح من الوثائق، على ذلك.

تفاهم مع الملك عبد الله

اذا كان الموقف الدولي من التقسيم، ومن ثم اقامة دولة يهودية، قد بدا «متوازناً» بين مؤيدين ومعارضين، وذلك اثر صدور قرار التقسيم مباشرة **مما أبقى بالتالي كافة الاحتمالات مفتوحة**، فان موقف العرب، في فلسطين أو خارجها، كان، بالنسبة للصهيونيين، أكثر وضوحاً وشدة. فقد رفض العرب بأسرهم قرار التقسيم، موضحين أنهم سيقاومون تنفيذه بالقوة، بينما راح بعضهم يستعد لذلك، هنا وهناك، بطرق مختلفة. أما في فلسطين نفسها، فقد نشبت، غداة اعلان قرار التقسيم، الصدامات بين اليهود والعرب، في اماكن عديدة في البلد، وراحت تشتد وتتسع يوماً بعد آخر. ولأول وهلة، بدا الوضع بالنسبة للصهيونيين على «الجبهة العربية» قاتماً للغاية. غير ان حقيقة الموقف كانت عكس ذلك، اذ كان اليهود قد احتاطوا سلفاً لمثل هذا الوضع. فأثناء المداولات حول مشروع التقسيم في الأمم المتحدة، وقبل أن تقره المنظمة الدولية، قام وفد من الوكالة اليهودية، يضم غولده مئير (مايرسون)، وهي آنذاك مديرة المكتب السياسي للوكالة اليهودية في القدس، يرافقها الياهو (الياس) ساسون، رئيس القسم العربي في الدائرة السياسية للوكالة وعزرا دانين، أحد العاملين في ذلك القسم، بمقابلة الملك عبد الله، ملك شرق الأردن، وذلك في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، وتوصلوا معه الى اتفاق ــ تفاهم يقضي، بخطوطه العامة، بأن يقوم الملك بضم الجزء العربي من فلسطين الى مملكته،